



بيان عن قضية السودان

التقييم الأساسي للأمن الإنساني

رقم 4 ديسمبر/كانون الأول 2006

مسح الأسلحة الصغيرة

لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة المنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

الصراع تكمن في علاقات الخرطوم القمعية والاستغلالية مع المناطق المهمشة في السودان³. وكان رد الحكومة السودانية والجنويد على التمرد هو ممارس/أذرة تدمير واسع النطاق للناس والقرى، حتى إن الإدارة الأمريكية وغيرها اتهموها بالإبادة الجماعية⁴، كما قام المتحاربون من كلا الطرفين باستهداف المدنيين والمقاتلين على حدٍ سواء⁵. وبحلول عام 2006 مات حوالي 35.000 إنسان نتيجة للعنف، والجوع، والأمراض، ناهيك عن نزوح مليوني إنسان تقريباً⁶. في عام 2004-2005، لم تسفر ست جولات من المحادثات عن شيء سوى إعلان مبادئ، ومجموعة من اتفاقيات وقف إطلاق النار انتهكتها الأطراف المتناحرة مراراً وتكراراً⁷، وفي نوفمبر/تشرين الأول 2007، عقدت الجولة السابعة والختامية من المحادثات في العاصمة النيجيرية أبوجا برعاية فريق الوساطة التابع للاتحاد الإفريقي، وقد ترأس الفريق سالم أحمد سالم الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية بدعم من الأمم المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وشركاء دوليين آخرين، حيث كان الهدف هو التوصل إلى اتفاقية سلام شاملة بين الحكومة السودانية وحركات التمرد في دارفور وحركة العدل والمساواة (JEM) وحركة تحرير السودان، وكانت حركة تحرير السودان آنذاك منقسمة إلى فصليين. في 5 مايو/أيار 2006 قامت الحكومة السودانية وميني ميناوي، قائد أحد فصلي حركة تحرير السودان بتوقيع اتفاقية دارفور للسلام، إلا أنها قوبلت برفض من حركة العدل والمساواة ومن عبد الواحد النور قائد الفصيل الثاني في حركة تحرير السودان. ونظراً إلى انعدام دعم جميع الأطراف للاتفاقية لم تظهر في الأفق بشائر لتحقيق السلام في دارفور.

طريق مسدود في أبوجا

في أبوجا لم ترغب الأطراف السودانية فعلاً في خوض مفاوضات، ففي الجلسات المنعقدة بجميع أعضائها وجلسات العمل، اكتفت أطراف النزاع بتكرير مطالبها، وتبادل الاتهامات، وحاولت استمالة الوسطاء، ولم تكن هنالك أية محاولة للتوصل إلى أرضية مشتركة، فما كانت هنالك رغبة في المساومة ناهيك عن التعاون في الوصول إلى حل. غابت المفاوضات آنذاك لأربعة أسباب، أما الأول فهو تفشي الكراهية الشديدة، والشك، والاحتقار بين الأطراف، وهذه هي إحدى سمات جميع الصراعات الفتاكة، وتحتم على الوسطاء إرساء ثقة الأطراف ببعضها بعضاً في المفاوضات. وفي أبوجا لم يتم تبديد الشك والعداية بين المتنازعين.

في الـ5 مايو/أيار من عام 2006 قامت الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان - جناح ميناوي (SLM-Minawi)، بتوقيع اتفاقية دارفور للسلام (DPA)، وجاء وقف إطلاق النار هذا، واتفاقية السلام أيضاً، نتيجة لضغوط دولية كبيرة مارس/أذارها المجتمع الدولي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، على الطرفين وعلى الوسطاء أملاً في إنهاء القتل وانتهاك حقوق الإنسان في دارفور، إلا أن ست جولات سابقة من المحادثات، وكذلك الاتفاقيات التي نتجت عنها، كلها فشلت في تحقيق هذا. بيد أنه سرعان ما تبين أن اتفاقية دارفور للسلام محتومة بالفشل شأنها في ذلك شأن الاتفاقيات السابقة لها، فما لبثت الحكومة السودانية أن استخدمت ميليشيا عربية تُعرف باسم الجنويد كقوة نائية عنها¹ لشن هجوم على المجموعات المتمردة وعلى المدنيين الذين لم يوقعوا الاتفاقية، مما أسفر عن نزوح 50.000 شخص داخلياً (IDPs)، كما نجم عن ذلك الحد الكبير من وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين². كما شهدت الفترة التي تلت اتفاقية دارفور للسلام انشقاقات خطيرة للحركات المتمردة مما فجر أعمال العنف بين فصائل مسلحة عديدة.

وكجزء من تركيز تقييم الأساسي للأمن الإنساني على الجماعات المسلحة وانعدام الأمن في السودان، يناقش هذا العدد من تقرير *السودان العملية* التي تمخضت عنها اتفاقية دارفور للسلام، وحالات العنف وانعدام الأمن التي تلتها، مع طرح أسئلة جوهرية ألا وهي:

- كيف انتهت المفاوضات بفشل اتفاقية دارفور للسلام؟
- ما الدور الذي لعبه المجتمع الدولي في فشلها؟
- ما الذي أدى إلى انشقاق الجماعات المتمردة وفاقم انعدام الأمن بعد اتفاقية دارفور؟

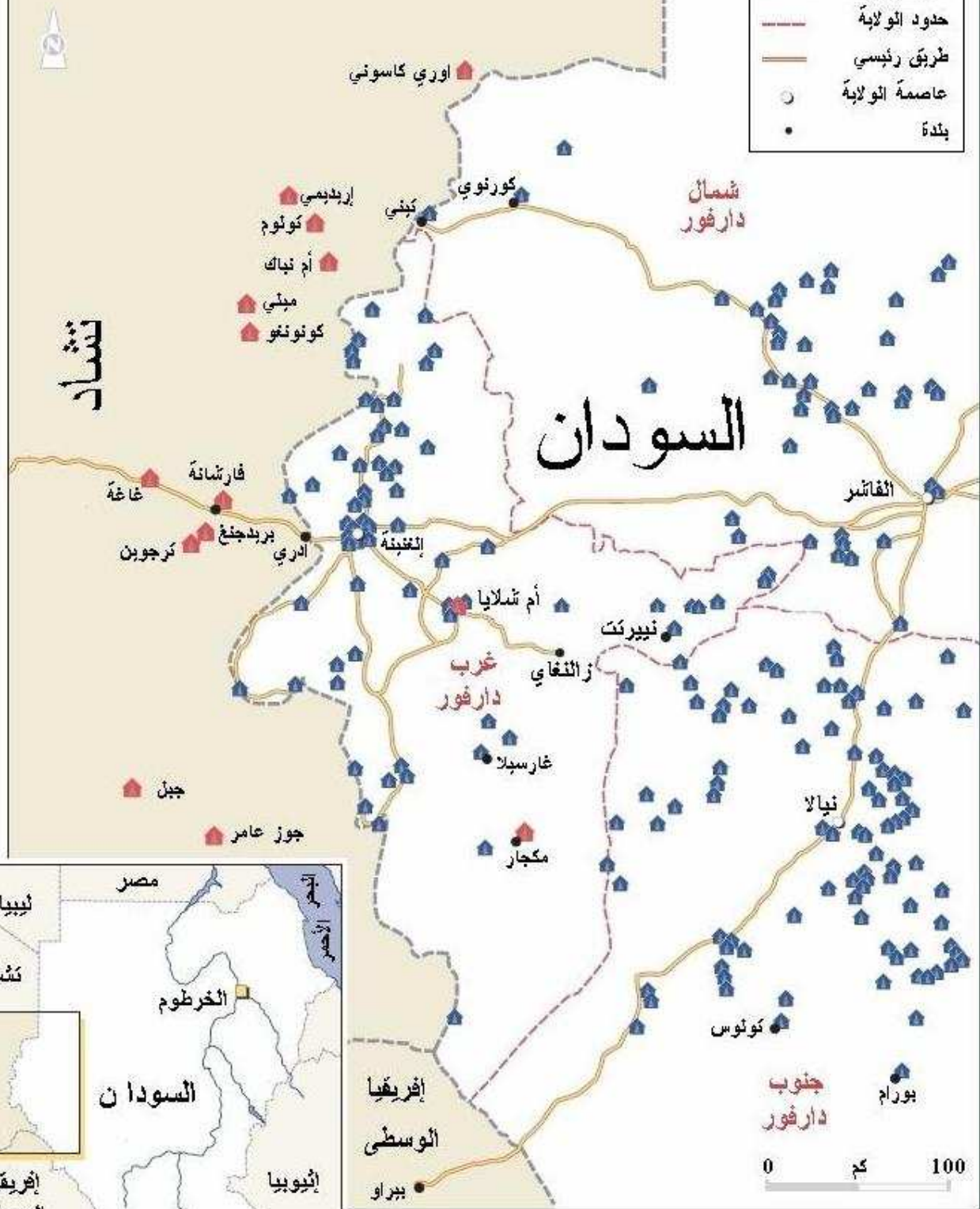
يرى هذا العدد من *التقرير* أن الأمل ضئيل في أن تلتزم الأطراف المتناحرة ببنود اتفاقية دارفور للسلام، حيث لم تتحرك الحكومة السودانية لاحتواء ميليشيا الجنويد ونزع سلاحها بموجب الفقرة 417 من الاتفاقية رغم أن ذلك شرط مسبق من شروط نزع سلاح المتمردين. ورغم النتائج المخيبة للأمل، إلا أن حصيلة محادثات السلام تقدم لنا دروساً مهمة نستفيد منها في المحاولات المستقبلية لإحلال الأمن والسلام في دارفور.

السياق

في عام 2003، اندلع القتال في إقليم دارفور في السودان عندما تحركت حركات التمرد ضد النهش السياسي والاقتصادي الذي تمارس/أذره الحكومة السودانية ضد مجتمعاتهم، علماً بأن التقارير الإعلامية تميل إلى تصوير الصراع على أنه قتال بين مزارعين أفارقة ورعاة عرب على الأرض ومصادر المياه، بيد أن جذور

ست جولات سابقة من المحادثات فشلت في إنهاء القتل وانتهاك حقوق الإنسان في دارفور

مخيمات اللاجئين التابعة للجنة العليا للاجئين في الأمم المتحدة
و مخيمات النازحين، دارفور - تشاد، أيلول 2006



المصدر : اللجنة العليا للاجئين في الأمم المتحدة ،
دارفور وشرق تشاد، سبتمبر 2006

السبب الثاني كان شدة انقسام المتمردين، حيث ساد تنافر شديد وانعدام ثقة بين حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة بل حتى أن فصلي حركة تحرير السودان - وهما يقومان على تحالفات هشة بين قادة محليين - هاجما أحدهما الآخر في دارفور، وقد صعّبت هذه الانشقاقات الاتفاق على المتمردين، فلم تجد فيهم إلا المعارضة الشديدة.

ثالث هذه الأسباب هو أن اختلال القوى بين المتمردين والخرطوم عزز العناد في جميع الجوانب، فبالمقارنة مع الحكومة السودانية، كان المتمرّدون ضعافاً عسكرياً، وبلا خبرة في المفاوضات، وخيّم عليهم هاجس الهزيمة في المحادثات، كما خافوا من أن تجعلهم شروط وقف إطلاق النار عرضة لهجمات الحكومة السودانية، ونظراً إلى كونهم الطرف الأضعف، فقد وجدوا ملاذاً لهم في المعاندة، أما الخرطوم التي لم تشعر بالتهديد، فلم ترّ داعياً لتقديم تنازلات، وعليه، اتخذت من التصلب خياراً تفاوئياً.

أما رابع هذه الأسباب فهو أن معظم الأطراف التي حضرت محادثات أوجا اعتبرت ساحة المعركة ميداناً استراتيجياً للصراع، وأن المفاوضات كانت ميداناً تكتيكياً ليس إلا، فقد دخل ميناوي حرب مناورات ضد عبد الواحد، بينما رأت الخرطوم أنها ستربح حرب استنزاف ضد حركات التمرد المفككة، أما حركة العدل والمساواة، فكان لها أجندة سياسية لا يمكن تحقيقها باتفاقية سلام خاصة في دارفور.

باختصار، لم يكن لدى أي طرف النية للوفاء بالمتطلبات الأساسية التي تقتضيها المفاوضات الناجمة في ظل حرب أهلية، وعلى رأس هذه المتطلبات التنازلات المتبادلة، والاستيعاب المشترك لاحتياجات الطرف الآخر ومصالحه.

الضغط الدولي

نتيجة للإجباط الناجم عن عدم إحراز تقدم بين الأطراف المتفاوضة، ومع استمرار وتيرة القتل في دارفور، أصدر الاتحاد الإفريقي وشركاؤه الدوليين عدداً من المواعيد الشهرية النهائية للتوصل إلى اتفاقية، لكن هذه المواعيد حُلّت وانقضت بلا فائدة، ولم ينتج عنها ضغط حقيقي على الأطراف.

في مارس/أذار 2006 دعا مجلس السلام والأمن في الاتحاد الإفريقي إلى التوصل إلى اتفاقية شاملة بحلول 30 أبريل/نيسان، وهو موعد صادق عليه مجلس الأمن في الأمم المتحدة كموعّد نهائي، وفي 25 من أبريل/نيسان، قدم فريق الوساطة اتفاقية دارفور للسلام إلى الأطراف على مبدأ "خذوها أو اتركوها"، ومهلت الأطراف أقل من أسبوع لفهم ومناقشة، وتبني الوثيقة المكتوبة باللغة الإنجليزية والمتكونة من 86 صفحة، وهي تصف التدابير الأمنية والسياسية والاقتصادية والإدارية المعقدة.

هذا الإنذار النهائي لم يكن معقولاً ولا عملياً، حيث اختلفت الأطراف اختلافاً عميقاً على معظم القضايا الحرجة التي تشملها اتفاقية سلام دارفور، حيث واجهتهم الوثيقة باليات وتدابير لم يدرسوها من قبل، ولم يجد المتمرّدون وقتاً للتشاور مع الأعضاء الآخرين في حركاتهم أو مع الناس في دوائرهم الشعبية في دارفور، بل إن كثيراً منهم استصعب عليه فهم الوثائق المعقدة، ومما فاقم هذه الصعوبات هو أن الوثيقة لم تتوفر باللغة العربية، وهي اللغة التي يختارها معظم المفاوضين المتمردين، إلا يوم 28 أبريل/نيسان، أي قبل يومين من الموعد النهائي.

وعندما رُفص طلب المتمردين بالسماح لهم بفترة إضافية مدتها ثلاثة أسابيع لفهم الوثيقة والتعليق عليها ردّوا برفض الوثيقة، وفي معرض اعتراضهم على الموعد النهائي غير المعقول، شكوا الثوار من أن الوثيقة حابت الحكومة السودانية ولم تعالج بشكل وافٍ الحقوق السياسية والاقتصادية والأمنية لأهل دارفور. وفي المقابل، قالت الحكومة السودانية أنها مستعدة لقبول الاتفاقية رغم تحفظاتها عليها.

ثم مدد سليم الموعد النهائي لمدة 48 ساعة، ثم 48 ساعة أخرى، وإبان هذه الفترة كانت هنالك موجة من الصفقات، والعروض والتهديدات خلف الكواليس مع محاولة بذلها الرئيس النيجيري أوليسينغ أوباسانجو، ونائب وزير الخارجية الأمريكي روبرت زوليك، ووزير الدولة البريطاني للتعمية الدولية هيلاري بين لمنع انهيار المحادثات.

كما خضع ميناوي لضغط بوجه خاص لكونه يسيطر على أكبر قوة محاربة في دارفور، وتم تحذيره من أن احجامة عن توقيع الاتفاقية قد يؤدي إلى إضافة اسمه على قائمة الأشخاص السودانيين الذين فرض عليهم مجلس الأمن عقوبات⁸، واستكان ميناوي في اللحظة الأخيرة، وفي 5 مايو/أيار وقع والمفاوض الرئيسي الممثل للحكومة السودانية اتفاقية دارفور للسلام. أما عبد الواحد، فقد التمس المساعدة من الوسطاء لحل مشاكله العالقة، وقد اشتمل ذلك على تقديم تعويضات لضحايا العنف، وإشراف حركة تحرير السودان على نزع سلاح الجنجويد، ودور في حماية اللاجئين العائدين، وتمثيل أكبر للمتمردين في هيئات الدولة غير أن الاتحاد الإفريقي وشركاءه أصروا على أن الاتفاقية لم تكن قابلة لإعادة التفاوض بعد أن وافق عليها كل من ميناوي والحكومة السودانية.

في ختام محادثات أوجا، ومع دبلوماسية الموعد النهائي المذكورة فقد الاتحاد الإفريقي وشركاؤه القدرة على التمييز بين إقناع الأطراف بتوقيع اتفاقية، وبين حصولهم على التزام حقيقي بنودها والعمل على تنفيذها. علماً بأن أهمية هذا التمييز كانت جلية، لأن المحادثات السابقة التي أدت إلى اتفاقيات وقف إطلاق النار انتهكت بشكل صارخ، وآل المطاف باتفاقية دارفور للسلام إلى المصير ذاته، فبعد موافقة الحكومة السودانية وميناوي عليها، انتهكوا البنود الأمنية الواردة فيها.

لقد أدى تلاعب وتهديدات الشركاء الدوليين إلى الحط من سلطة الاتحاد الإفريقي في نظر الأطراف، وإلى تعرض ميناوي إلى المساومة، وإلى بث الشك في اتفاقية دارفور للسلام. في المحصلة، إن اتفاقية السلام لم تشمل عبد الواحد، الذي يمثل فصيل فور الذي يعد أكبر مجموعة عرقية في دارفور، وكذلك لم تشمل الأشخاص النازحين داخلياً، كانت بعيدة كل البعد عن تحقيق أهدافها.

هذه المواعيد النهائية حُلّت وانقضت بلا فائدة، ولم ينتج عنها ضغط حقيقي على الأطراف

الضغط على الوسطاء

رغم قلقهم من العنف في دارفور، لم يقدم الشركاء الدوليون تمويلاً مضموناً لمحادثات السلام. بدل ذلك، قدم عدد محدود من المانحين هبات بائتر رجعي لتغطية تكاليف سابقة، لكنهم حذروا من أن التمويل سينضب في حال غياب "اتفاق سريع". وفي حين تجاهلت الأطراف الضغوطات التمويلية وسياسة الموعد النهائي، اضطر الوسطاء إلى الالتزام بأهداف شهرية حددها لهم المانحون والسادة السياسيون، مما أسفر عن عواقب سلبية على العملية.

أولاً، أدت المواعيد النهائية الوشيكية إلى جعل محاولات وضع إستراتيجية وخطة وساطة شاملة عبثاً لا طائل منه. فيما أن المحادثات التي دوماً تنتهي في غضون أسابيع، لم توجد دعوة قوية إلى خطة تستمر ستة أشهر، كما عطلت المواعيد النهائية الجهود المبرمجة لبناء زخم تدريجياً مع الوقت، بل أدت إلى وضع خطط تخدم غرضاً معيناً وسارت بلا سلاسة في الواقع، كانت سياسة الموعد النهائي هي الاستراتيجية، لكن طغى عليها التبسيط والجمود بما يتنافى مع الهدف المنشود، فقد تطلب الصراع في دارفور خطة

الاستجابات بعد توقيع اتفاقية دارفور للسلام

بعد مراسم التوقيع في أبوجا مباشرة، تظاهر آلاف الناس في دارفور ضد اتفاقية السلام¹¹، ففي يونيو/حزيران حذر جان برونك، وهو الممثل الخاص للأمم المتحدة في السودان من أن الاتفاقية معطلة وقد تنهار¹². فكما يرى فإن نصها جيد لكنها لا تلي طموحات أهل دارفور، وواجهت مقاومة خاصة من النازحين داخلياً الذين شعروا بأن الاتفاقية فرضت عليهم وأنها نفعت الخرطوم والأقلية التي يقودها ميناوي، أي قبيلة زاغاوا¹³، وفي يوليو/تموز قامت الحكومة السودانية وميناوي، الذي أصبح آنذاك المستشار الخاص للرئيس بموجب تقاسم السلطة حسب اتفاقية دارفور للسلام، بتشكيل حلف عسكري هجومي شرع في مهاجمة المجتمعات التي دعمت عبد الواحد¹⁴.

كما ظهرت معارضة شديدة ضد الاتفاق داخل جماعة ميناوي، وأعلن بعض القادة عن تعليق الاتفاقية، وعلى النقيض من ذلك، قام أربعة مسؤولين منشقين من حركة العدل والمساواة وفصيل عبد الواحد بتوقيع إعلان دعم للاتفاقية. ويُعيد مغادرة قادة حركة تحرير السودان لأبوجا، بدأت منظماتهم، المنقسمة أصلاً إلى فصليين، بالانشقاق إلى عدة كتل (انظر المربع 2)، وتمركز المنشقون من مجموعة عبد الواحد في الشمال واتخذوا اسم وحدة حركة تحرير السودان. ثم قام ثلاثون قائداً برأسهم أحمد عبدالشافى باسي بإعلان تنحية عبد الواحد، مما زاد في انشقاق الحركة. وفي محاولة لتوحيد الأطراف التي لم توقع الاتفاقية، أسست حركة العدل والمساواة بجبهة الخلاص الوطني (NRF) بدعم من إريتريا وتشاد¹⁵، وقد أصبحت هذه الحركة حركة التمرد الرئيسية في دارفور.

في سبتمبر/أيلول من عام 2006 شنت الحكومة السودانية أول هجوم واسع النطاق بعد الاتفاقية لسحق التمرد، وكان هذا الهجوم الأول وتلاه اثنان آخران، حيث قصفت الحكومة القرى، وهاجمتها بالمروحيات، وروعت مخيمات النازحين داخلياً، وقتلت الكثير من غير المحاربين، وبدلاً من نزع سلاح ميليشيا الجنجويد بمقتضى اتفاقية دارفور للسلام واتفاقيات أخرى، قامت الخرطوم بإعادة تسليحها ونشرها، وفي ديسمبر/كانون الأول اشتبكت ميليشيا الجنجويد مع متمردين من فصيل ميناوي في مدينة الفاشر في في شمال دارفور، فهدد ميناوي بالاستقالة من الحكومة واستئناف القتال إذا لم يتم نزع سلاح الجنجويد.

ازداد عدد الناس المحتاجين إلى معونات طارئة من مليون عام 2004 إلى أربعة ملايين¹⁶، إلا أن حكومة السودان وجماعات المتمردين تعيق وتمنع وصول المعونات الدولية إلى دارفور، وقد أدى هذا، إلى جانب هجمات الجنجويد، إلى انسحاب كثير من الوكالات أو من الحد من عملياتها، ونجم عن ذلك نقص شديد في وصول المساعدات للمكويين، كما يواصل الصراع في دارفور زعزعة استقرار تشاد، حيث تقوم حكومتها السودان وتشاد بدعم حركات التمرد فيها مؤدية بذلك إلى ويلات تطل المدنيين¹⁷.

في دوامة العنف لم تؤد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان AMIS نفعاً كبيراً، فقواتها البالغة 7000 جندي عاجزة عن حماية منطقة تضاهي فرنسا في مساحتها، ولا تتوفر لها مركبات، ومعدات، وتجهيزات كافية، ولم يتم دفع أجور القوات مؤخراً، وتم إهمال بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بشكل مخز ليس فقط من جانب دول متقدمة أمكنها الحد من هذه المشاكل، بل أيضاً من جانب الدول الإفريقية والاتحاد الإفريقي. أما فريق تطبيق اتفاقية دارفور للسلام

متعددة الأوجه مع أهداف وإستراتيجيات لا ترتبط فقط بالأطراف المشاركة في محادثات أبوجا، بل أيضاً بالدول المجاورة للسودان، وأهل دارفور، وإدارة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، والدول الرئيسية في الاتحاد الإفريقي، وقواعد القوى التي تمثل الائتلاف الحاكم في السودان.

ثانياً، أدت المواعيد النهائية الضيقة إلى استحالة قدرة الوسطاء على التواصل مع أهل دارفور والجماعات المهمة التي لم تحضر المحادثات. وعلى المنوال ذاته، لم يستطع المفاوضون المتمردون التشاور مع قواعدهم، كما لم تتسن الفرصة للمجتمع المدني في دارفور لصياغة اتفاقية دارفور للسلام أو اكتساب حس بأنهم أصحابها. ثالثاً، السرعة التي سببتها سياسة الموعد النهائي حالت دون الوسطة الفعالة، فمهمة الوسيط هي مساعدة الأطراف المتنازعة على نيل العداء المشترك وتمتين الثقة، والعمل على إرساء الثقة في المفاوضات وتسهيل الحوار، والمساومة، والتعاون على حل المشاكل، مما يتطلب جهداً مطولاً وصبراً كبيراً، علماً بأن من المستحيل تحقيق هذا بأسلوب مؤقت ومواعيد نهائية ضيقة فرضتها جهات خارجية. فبدلاً من الوساطة، أدت دبلوماسية الموعد النهائي إلى اتفاقية وضعها الوسطاء تشمل قضايا أساسية مازالت موضوع نزاع الأطراف عليها، كما أدت إلى قلة الوقت المتاح أمام الأطراف لدراسة الوثيقة والموافقة عليها، وإلى موجة ضغط رهيبية في آخر لحظات مرحلة التفاوض، وكان كل من هذه العناصر تحول دون شعور الأطراف بأن اتفاقية دارفور للسلام تعود إليهم. وفي المحصلة كان الوسطاء هم أصحاب الاتفاقية وليسوا أطرافاً في النزاع¹⁰.

المربع الأول: بنود مهمة خاصة بالأمن ونزع السلاح في اتفاقية دارفور للسلام DPA

تشمل اتفاقية السلام في السودان DPA بنوداً مفصلة لتحقيق وقف إطلاق نار شامل ومنطقة حظر طيران فوق دارفور (الفقرة 26)، وتلزم الأطراف بالامتناع عن تهديد الأمن ورفاه النازحين داخلياً (الفقرة 2، 2ب) وإنشاء مناطق غير عسكرية حول مخيمات النازحين داخلياً وطرق قوافل المساعدات الإنسانية (الفقرات 282-286) وإنشاء منطقة عازلة بلا قوات أو جماعات أولمليات (329)، وعلى أن تشرف بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان على مراقبة هذه المتطلبات والإشراف عليها، وهي الجهة المسؤولة عن هينات وقف إطلاق النار، علماً بأن الأطراف الموقعة ممثلة في هذه الهيئات التي تتضمن مهامها الإشراف، والتحقق، وفض النزاعات (الفقرات 22-26).

بعد توقف الأعمال العدائية تدعو اتفاقية دارفور للسلام إلى عملية تتألف من ثلاث مراحل تتوقف فيها الحكومة السودانية والمتمردين عن الاشتباك، وتعيد انتشار قواتها إلى المواقع المتفق عليها، واتخاذ إجراءات "محدودة" لتأمين الأسلحة (الفقرة 290)، على أن يتم وضع هذه الذخائر في أماكن آمنة خاضعة للتفتيش لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان (الفقرة 370)، والهدف من هذه المراحل التي سنشرف عليها بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان حماية المدنيين وإرساء الثقة بين الأطراف، والحد من إمكانيات شن هجمات عسكرية، وفي هذا السياق تتعامل اتفاقية دارفور للسلام مع واجب الحكومة السودانية في احتواء الجنجويد ونزع سلاحها (الفقرات 314، 315، 367) وتعد هذه أولوية ومقوماً أساسياً في الخطة لسببين، أولهما أن التزام الحكومة السودانية بنزع سلاح الجنجويد أقره مجلس الأمن الدولي بقراره رقم 1556 من عام 2004، وثانيهما أنه وفق اتفاقية السلام في السودان DPA، على المتمردين عدم نشر مقاتليهم إلى أن تتحقق بعثة الاتحاد الإفريقي من أن الحكومة السودانية أوفت بالتزامها (الفقرة 417).

بعد فض الاشتباك، وإعادة الانتشار، ومرحلة ضبط السلاح من المقرر إجراء نشاطات مرتبطة "بالوضع النهائي للقوات"، وتشمل هذه النشاطات تجميع قوات المتمردين، ونزع سلاحها، وانخراط أعداد معينة من المقاتلين في القوات المسلحة، والشرطة، والأجهزة الأمنية الأخرى التابعة للدول، كما تشمل أيضاً تسريح وإعادة دمج بقية المقاتلين، وتحويل الأجهزة الأمنية الرسمية في دارفور (الفقرات 424-430)، وستكون الجهة المشرفة على هذا هي هيئة التدابير الأمنية في دارفور الذي سيتم تعيين رئيسها على يد حركات التمرد.

وفي المحصلة كان الوسطاء هم أصحاب الاتفاقية وليس أطراف النزاع

الحركة الوطنية للإقصاء أو التهميش: هذه الجماعة غير واضحة المعالم، بل هي اسم مستعار تستخدمه حركة تحرير السودان عندما تشن هجمات على أهداف اقتصادية، وكان رئيسها علي عبد الرحيم، وهو عربي قُتل في حادث سير في فبراير 2005، وكثيرون يحملون ميناوي مسؤولية موته.

فصائل حركة العدل والمساواة (JEM) والجماعات المنشقة عنها.
حركة العدل والمساواة (JEM): حركة يقودها خليل ابراهيم، وزملاء آخرون من ذوي المراتب المتوسط في الجبهة الإسلامية الوطنية وتتألف بالتساوي من قبيلتي زاغاوا وكوبي، ولها نظرة إسلامية وتعارض اتفاقية دارفور للسلام.

الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (NMRD)، وهي أولى الجماعات المنشقة عن حركة العدل والمساواة، وأسستها في أبريل/نيسان 2004 رئيس هيئة أركان حركة العدل والمساواة الكولونيل جبريل عبد الكريم، الذي كان أحد أفراد الحرس الرئاسي لرئيس تشاد إدريس ديبي وتسيطر على المجموعة عائلة كايكا من قبيلة زاغاوا.

القيادة الثورية الميدانية (FRC): تشكلت المجموعة المنشقة الثاني في عام 2006 على يد محمد صالح، الذي كان الممثل الرئيسي عن حركة العدل والمساواة في الهيئة المشتركة لوقف إطلاق النار في نجامينا، واندمجت هذه المجموعة مع الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية NMRD في أواخر عام 2005.

الجناح السلمي لحركة العدل والمساواة: مجموعة منشقة ظهرت بعد محادثات أبوجا وهي تدعم اتفاقية دارفور للسلام.

جبهة الخلاص الوطني (NRF): تأسست كجزء من كتلة مضادة لاتفاقية دارفور للسلام في يونيو/حزيران 2006 على يد خليل ابراهيم مع قادة المعارضة المتمرسين في دارفور، وكذلك مع قادة عسكريين انفصلوا عن حركة تحرير السودان، علماً بأن جبهة الإنقاذ الوطني تتخذ من أسمره مقراً لها وتأسست بدعم من أريتريا، كما تتمتع تشاد بحلف عسكري مع وحدة حركة تحرير السودان، وقد خاضت جبهة الإنقاذ الوطني مجموعة من الأعمال العسكرية الهجومية في الفترة التي تلت اتفاقية دارفور للسلام، وهزمت الجيش السوداني في مناسبات عدة، وتعد حالياً جيش المتمردون الرئيسي في دارفور.

ففيه ثلاثة مسؤولين رفيعي المستوى، حتى أن البعثة نفسها تعاني قلة الكادر السياسي، وأحياناً تغيب تماماً عن اللقاءات الخاصة بالاتفاقية بين الحكومة وميناوي.

أخفق الاتحاد الإفريقي في تحقيق إدارة ناجحة لاتفاقيات وقف إطلاق النار التي أبرمت بموجب اتفاق نجامينا عام 2004.

إن اتفاقية دارفور للسلام تقوّي الاتفاقيات السابقة لمنح سلطة أكبر للاتحاد الإفريقي، وبعد توقيع الاتفاقية وافق الاتحاد الإفريقي على عزل ممثلي حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان التابعة لعبد الواحد من هيئات وقف إطلاق النار، مما أضعفها كمؤسسات، وضغط على الأطراف غير الموقعة، وبالتالي، عزز ذلك الشعور في دارفور بأن الاتحاد الإفريقي منحاز.

الجماعات المتمردة في الصراع في دارفور في تدفق مستمر، وفي الغالب ليس ثمة إجماع بشأن أصولها، وقادتها وحتى أسماء بعض الجماعات، ومنذ نوفمبر/تشرين الأول 2006 تم تحديد الجماعات المذكورة أدناه، وهي مقسمة إلى مجموعتين رئيسيتين هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة.

فصائل حركة تحرير السودان (SLM) والجماعات المنشقة عنها،

فصيل عبد الشافي: وهو فصيل تقوده جماعة فور، ويرأسه منذ يوليو/تموز 2006 أحمد عبد الشافي ياسي، وهو أحد المؤسسين الأوائل لحركة التمرد، كما أنه المفكر الإستراتيجي لهذه الحركة، علماً بأن هذا الفصيل يرفض اتفاقية دارفور للسلام ويسعى إلى اكتساب المزيد من النفوذ السياسي على المستوى الإقليمي، وإلى ضمانات أقوى لتأمين نزع سلاح الجنجويد، وتعويض أفضل للضحايا.

فصيل عبد الواحد: فصيل تقوده مجموعة فور، ويقوده الرئيس السابق عبد الواحد النور الذي عزله القادة العسكريين الميدانيين في يوليو/تموز لصالح عبد الشافي أحد أوائل المتعاونين معه، ويحاول عبد الشافي رأب الصدع مع عبد الواحد الذي يتمتع بدعم قوي وصيت ذائع بين سكان دارفور.

فصيل ميني ميناوي: وهو فصيل من قبيلة زانخاوا تحت إدارة ميني ميناوي، وهو حالياً جزء من حكومة الوحدة الوطنية، وتضاعفت حالات الاستقالة بين قادة ميناوي العسكريين منذ توقيع اتفاقية دارفور للسلام، بل إن بغض التقارير أفادت بأنه تلقى إنذاراً نهائياً يخيره بين قطع العلاقة مع الحكومة السودانية أو فقدان الدعم الميداني.

وحدة حركة تحرير السودان (SLM-Unity): فصيل يتخذون سماء دارفور مقراً له، وقد تم تشكيله سابقاً من ما يسمى بالمجموعة 19 بما في ذلك القادة العسكريين الذين تعاونوا مع فصيل عبد الواحد حتى المراحل النهائية من عملية السلام في أبوجا عندما راودهم هاجس (في غير محله) بأن رئيس حركة تحرير السودان أراد "خيانتهم" لصالح الحكومة.

علماً بأن هذا الفصيل شن هجمات عكسية قوته ضد الجيش السوداني في الأشهر الأخيرة واستقطب قادة عسكريين من فصائل أخرى، ورغم أن الفصيل يتمتع بقاعدة قبيلية ودعم شعبي كبير، لم تكن علاقته سلسلة مع جبهة الإنقاذ الوطني NRF، والجهات المتمركزة في أسمره، والحلف المضاد لاتفاقية دارفور للسلام الذي أطلقته حركة العدل والمساواة بدعم من تشاد (انظر أدناه).

فصيل الإرادة الحرة الأول: يتشكل بشكل رئيسي من أعضاء قبيلة بيرجيب في حركة تحرير السودان في جنوب دارفور، وهو فصيل تعرض للانعزال بسبب السلوك المسيء الذي تعرض له على يد فصيل ميني ميناوي، وقد انشق قائد هذا الفصيل، ألا وهو القائد العسكري أحمد صالح، عن ميناوي قبل مؤتمر هاسكانيا في نوفمبر/تشرين الأول 2005، وحصد القتال بين فصيل الإدارة الحرة الأول وحركة تحرير السودان- ميناوي عشرات الضحايا عند اندلاعه في أكتوبر 2006، وقد وقع فصيل الإدارة الحرة الأول بروتوكولاً عسكرياً وسياسياً مع الجناح السلمي لحركة العدل والمساواة، وهو يدعم اتفاقية دارفور للسلام (انظر أدناه).

فصيل الإدارة الحرة الثاني: يقوده عبد الرحمن موسى، وهو أكاديمي والمفاوض الرئيسي لدى عبد الواحد في أبوجا، وقد وقع إعلان التزام باتفاقية دارفور للسلام.

إن إهمال بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان نتج جزئياً عن التوقعات في أن تحل محلها قوات أممية بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم 1706 الصادر في أغسطس/آب من عام 2006، لكن حكومة السودان اعترضت بشدة على أي نشر لقوات أممية، واكتسبت تعاطفاً في بعض المحافل من خلال تشبيه الوضع بالاحتلال الأمريكي للعراق، لكن الحكومة السودانية على استعداد لقبول الدعم الفني، والاستشاري، والمالي من الأمم المتحدة وإن رفضت وجود قوات أممية على أراضيها أو قوات مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي¹⁸. وعلى صعيد هذه القضية، كما في القضايا الأخرى، ظفرت الخرطوم بسبب انتاجها سياسة شفير الهاوية وتمتعها بعزم أقوى من المجتمع الدولي الضعيف والمفكك، وفي نوفمبر/تشرين الأول مدد الاتحاد الإفريقي مهمة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان حتى يونيو/حزيران 2007¹⁹.

التقاط الأجزاء

ما كان هنالك أمل حتى وقت كتابة هذه السطور في إحياء اتفاقية دارفور للسلام أو نشر قوات تابعة للأمم المتحدة لحماية المدنيين في دارفور. ففي ظل إصرار الأطراف المتصارعة على مواصلة العداوات وضعف مصادر الاتحاد الإفريقي وتشتت انتباهه وانقسام المجتمع الدولي²⁰، يبدو المستقبل كالحا.

مع ذلك لا يوجد بديل عن تسوية تقوم على التفاوض بين الأطراف المتنازعة، وعلى وسطاء الاتحاد الإفريقي الحفاظ على حوار متواصل معهم والاستفادة من الدروس التي تعلموها في أوجها، ويجب تفادي المواعيد النهائية المصطنعة، ولعب دور المسهل وليس المتأمر، وتشجيع أكبر قدر من دمج الآخرين في العملية، مع عدم الإصرار على أن اتفاقية دارفور للسلام غير قابلة للتفاوض. فإذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف مصداقية الاتفاقية في دارفور، فستذهب المحاولات هباءً إذا لم تقدم حوافز لغير الموقعين عليها للمشاركة في المحادثات.

علاوة على ذلك، على الاتحاد الإفريقي أن يضمن حسن أداء هيئات وقف إطلاق النار. وتبين اتفاقية دارفور للسلام طرق تنفيذ هذا، وعلى بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان مواصلة مراقبة حالات انتهاك وقف إطلاق النار وإعداد تقارير عنها، على أن تناقش هذه التقارير في مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن في الاتحاد الإفريقي، وأن تستخدم لممارسة ضغط عام ودبلوماسي على المخالفين.

على الأمم المتحدة، والقوى الرئيسية، والاتحاد الإفريقي، والدول الإفريقية إمداد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بالموارد ودعم احتياجاتها لتؤدي مهامها لإنشاء مناطق غير عسكرية والحفاظ عليها لحماية قوافل المعونة الإنسانية ومخيمات النازحين داخلياً.

لا يجوز استخدام الرغبة في وجود قوات أممية كعذر لتحاشي تقوية قوة حماية السلام الإفريقية، كما يجب على دول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ممارسة ضغوطات أكبر على الخرطوم لإنهاء العنف الذي تمارسه، ونزع سلاح الجنجويد، والانفتاح أمام مفاوضات حقيقية.



إن وجود جبهة إفريقية موحدة وملتزمة ونزيهة ومستعدة لاتخاذ إجراءات عقابية موزونة قد يكون الإستراتيجية الوحيدة التي ربما تفرض على الحكومة السودانية التوجه نحو السلام.

الحواشي

كتب هذا العدد من تقرير السودان لوري ناثان، وهي باحثة زميلة في مركز أبحاث دول الأزمات بمدرسة لندن للاقتصاد وفي قسم العلوم البيئية والجيوغرافية التابع لجامعة كيب تاون. لقد كانت عضواً في فريق الاتحاد الأوروبي للوساطة في دارفور خلال مفاوضات أبوجا للسلام

¹ استخدم مصطلح الجنجويد تاريخياً في دارفور للإشارة إلى الرجال المسلحين أو قطاع الطرق أو الخارجين على القانون. ونحت من ثلاث كلمات تبدأ كلها بحرف الجيم وهي: جن وجواد وجيم ثلاثة السلاح المعروف. وبدأ المصطلح يطلق منذ أزمة 2003 على ميليشيا قبائل العرب الرحالة التي تدعمها الخرطوم، وجذبت الميليشيا عدداً كبيراً من مجموعة الأباله زريقات. لقد اتهم الجنجويد باركناب معظم المجازر في دارفور. انظر ICG (2004).

² عن تجدد أعمال العنف ما بعد اتفاقية دارفور للسلام، انظر التقارير الشهرية للأمن العام للأمم المتحدة.

تغطي طبعة نوفمبر/تشرين الثاني 2006 شهر سبتمبر/أيلول. متوفر على العنوان الإلكتروني:

<<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/603/12/PDF/N0660312.pdf?OpenElement>>

³ إن طراز العلاقات انتج تمردات في جنوب وشرق وغرب السودان. عن أصول وأسباب وآلية تمرد دارفور انظر فلنت ودي وال (2006)

⁴ انظر مثلاً "باول يطلق على القتل في السودان بأنه إبادة" سي إن إن 9 سبتمبر 2004

⁵ انظر UNSG (2006)

⁶ المفاوضات السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2006). للحصول على معلومات عن الجدول الدائر حول عدد القتلى في دارفور انظر USGAO (2006).

⁷ توسطت تشاد أولاً في هذه المحادثات ثم الاتحاد الإفريقي وتمخض عن ذلك الاتفاقيات الست التالية: اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الخاص بالنزاع في دارفور، الموقع في 8 أبريل 2004 (نجمينا تشاد)، اتفاق الأطراف السودانية حول ترتيبات إنشاء لجنة وقف إطلاق النار ونشر مراقبين في دارفور، الصادر في 28 مايو 2004 (إديس أباب، إثيوبيا)، بروتوكول تحسين الوضع الإنساني في دارفور والصادر في 9 نوفمبر 2004 (أبوجا نيجيريا)، بروتوكول حول تعزيز الوضع الأمني في دارفور والصادر في 9 نوفمبر 2004 (أبوجا نيجيريا)، إعلان المبادئ لتسوية النزاع السوداني في دارفور، الصادر في 5 يوليو 2005 (أبوجا نيجيريا). كلها متوفرة على <http://www.unmis.org/arabic/dpa.htm>

⁸ للاطلاع على قائمة باسماء الأفراد المستهدفين بالمقاطعة انظر www.usinfo.state.gov

⁹ يمكن الاطلاع على اتفاقية دارفور للسلام على الموقع الإلكتروني لبعثة الأمم المتحدة في السودان <http://www.unmis.org/arabic/dpa.htm>

¹⁰ للاطلاع على مزيد من تفاصيل عملية أبوجا طالع ناثان (2006).

¹¹ انظر IRIN (2006).

¹² بي بي سي (2006).

¹³ برونيك (2006).

¹⁴ السودان تريبيون (2006).

¹⁵ روينترز (2006).

¹⁶ عن هذا التصريح وما يليه، انظر USGAO (2006).

¹⁷ انظر تقارير هيومن ووتس <http://www.hrw.org/doc?t=africa&c=darfur>

¹⁸ تفرق الخرطوم عملية مختلطة للاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة وقوة اتحاد إفريقي/أمم متحدة خليطة أومشتركة، انظر ريفز (2006).

¹⁹ الاتحاد الإفريقي (2006).

²⁰ اجهضت روسيا والصين بشكل متواتر اتخاذ مجلس الأمن إجراء عقابي.

ثبت المراجع

AU (African Union). 2006. *Communiqué of the 66th meeting of the Peace and Security Council*. PSC/AHG/Comm(LXVI). 30 November. <http://www.africanunion.org/root/au/Conferences/Past/2006/November/PSC/Communiqu_66th

Darfur_Eng.pdf>

BBC. 2006. 'UN envoy attacks Darfur agreement.' BBC News World Edition. 1 July.

<<http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/5137386.stm>>

Flint, Julie and Alex de Waal. 2006. *Darfur: A Short History of a Long War*. London and New York: Zed.

ICG (International Crisis Group). 2004. 'Darfurising: Sudan's new crisis.' *Africa Report*.

No. 76, 25 March. IRIN. 2006. 'Sudan: Fragile Situation in Darfur despite Peace Deal.' 21 June. <<http://IRINnews.org>>

Nathan, Laurie. 2006. 'No Ownership, No Peace: The Darfur Peace Agreement.'

Working Paper. Series 2, No. 5. London: Crisis States Research Centre, London

School of Economics. <<http://www.crisisstates.com/download/wp/wpSeries2/WP5.2.pdf>>

Pronk, Jan. 2006. 'Darfur agreement is severely paralysed.' *Sudan Tribune*. 1 July.

Reeves, Eric. 2006. 'The Addis Ababa "Conclusions" on security for Darfur: a diplomatic travesty.' *Sudan Tribune*. 20 November.

<http://www.sudantribune.com/spip.php?article18787>

Reuters. 2006. 'Darfur rebels accuse African Union of ending truce.' 17 August. Small Arms Survey. 2006. Unpublished backgroundpaper on Darfur. 22 November. *Sudan Tribune*. 2006. 'Sudan military reported to be aiding rebel attacks.' 12 July.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2006. *The State of the World's Refugees 2006*. Accessed 6 September 2006.

<http://www.unhcr.org>

UNSG (United Nations Secretary-General). 2006. Monthly report on Darfur. UN/2006/764. 26 September. <<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/527/64PDF/N0652764.pdf?OpenElement>>

USGAO (United States Government Accountability Office). 2006a. *Darfur Crisis: Death Estimates Demonstrates Severity of Crisis, but Their Accuracy and Credibility Could Be Enhanced*. GAO-07-24. 9 November. <<http://www.gao.gov/new.items/d0724.pdf>>.

—. 2006b. *Darfur Crisis: Progress in Aid and Peace Monitoring Threatened by Ongoing Violence and Operational Challenges*. GAO-07-9. 9 November. <<http://www.gao.gov/new.items/d079.pdf>>.

تقارير السودان

العدد 1 أيلول/سبتمبر 2006

التحديات المستمرة: اتساع دائرة انعدام الأمن البشري في ولاية البحيرات بجنوب السودان منذ إبرام اتفاق السلام الشامل

العدد 2 تشرين الأول/أكتوبر 2006

الجماعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2006

دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونجلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

ورقات العمل الخاصة بالسودان

العدد 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2006

قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا، بقلم جون يونغ

العدد 2 شباط/فبراير 2007

العنف والإيذاء في جنوب السودان: ولاية البحيرات خلال مرحلة ما بعد "اتفاق السلام الشامل"، بقلم ريتشارد غريفيلد

إتتماتات

التصميم والتخطيط: ريتشارد جونز (rmjones@onetel.com)
رسم الخرائط: جيلي ليف،
MAP grafix

الاتصال

للحصول على المزيد من المعلومات أو لتقديم المعلومات الأساسية،
يرجى الاتصال بالسيدة كلير ماك إيفوي، منسقة مشروع التقييم
الأساسي للأمن البشري (HSBA)، على العنوان التالي:
mcevoy@hei.unige.ch.

Sudan Human Security Baseline Assessment
Small Arms Survey
47 Avenue Blanc
1202 Genève
Switzerland

رقم الهاتف: +41 22 908 5777
رقم الفاكس: +41 22 732 2738

زر الموقع www.smallarmssurvey.org (اضغط على السودان).

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)



مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) هو مشروع يمتد على مدار سنتين (2005-2007)، ويشرف عليه برنامج "رصد الأسلحة الصغيرة" الذي يمثل مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف. وتم تطوير البرنامج بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMIS) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة واختبارية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومشروع إصلاح قطاع الأمن (SSR) وعمليات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن. واضطلع بالتقييم فريق متعدد الاختصاصات من المختصين في شؤون المنطقة وفي الصحة العامة والأمن، يعمل على تحليل توزيع العنف المسلح في الأراضي السودانية ويقدم النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن. الملخصات المتعلقة بمسألة السودان مصممة لتوفير رؤية دورية قائمة على معطيات أساسية. وستركز المنشورات التي ستصدر في المستقبل على مواضيع شتى بما يشمل الجماعات المسلحة وتجارة الأسلحة الصغيرة ونقلها داخل السودان وإلى خارجه ومعدلات الأذى. وسيعمل المشروع كذلك على نشر وقات عمل في الوقت المناسب بالإنجليزية والعربية ويمكن الحصول عليها على العنوان التالي:
www.smallarmssurvey.org (اضغط على السودان).

